

## مللقى الأجر

@ 93 @ وتصح الكفالة إلى هذهاأوقات فإن أسقط الأجل قبل حلولة صح وكذا لو باع مطلقاً  
ثم أجل إلى هذه الأوقات ، ومن باع نصيبه من دار يجوز إن علمه المتعاقدان خلافاً لأبي يوسف  
، ويكفي علم المشتري عند محمد . .